

كان الماء راكداً او جارياً وان لم يكن في جملته نجاسة
فلا يضره وسئل ابو نصر عن غسل الدابة
فيصينه من ذلك الماء او عرفها قال لا يضره قيل له
وان كانت نمرغت في بولها او روثها قال اذا جفت
وتناخرت وذهب عنها لا يضره ايضاً وفي الذخيرة
اذا القى الحجر الملطخ بالعدنة في الماء الجار عفار تفتت
قطراته واصابت ثوباً انسان اكثر من قدر الدرهم
قال ابو بكر رضي الله عنه لا يجي عليه غسله الا ان
يظهر فيه لون النجاسة وقال بصير روح يجب
عليه غسله ولو صلى ومعه شعر انسان اكثر من قدر
الدرهم جازت الصلوة وبه اخذ الفقيه ابو جعفر و
ابو القاسم الصفاري رحمه الله وعن ابي حنيفة
انه لا يجوز وبه اخذ بصير روح وجرة البعير
كسرقينه ومزاراة كل حيوان كبوله اذا وقع جلد انسان
في الماء ان كان مقدار ظفر فسد وفي سنان الادمي

اختره

اختلاف المشايخ وفي القائل قطعة جلد الميت
بجراحة في الرأس يعيدها صلى به وان صلى ومعه
سور او حية يجوز بخلاف جرة الكلب وذلك تحت
الهرة كف جمل يكره له ان يربعها تفعل ذلك لان ريقها
مكروه ان ياكل ما بقى منها وذكر في موضع اخر ان
لحست عضواً انسان فصلي به قبل ان يغسل جازت
والاولى ان يغسله وفي الذخيرة اذا كانت النجاسة
على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنج
بثلاثة اجار وبقاه ولم يغسله بالماء قال الفقيه
ابو الليث في فتاواه يجزيه من غير كراهة وبه
تأخذ الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه ریح قبل
ان يبس هل يتنجس من البسه الموضع الذي يربه الريح
الا صغره لا يتنجس وذكر في موضع اخر مجسماً عليه
ان يعيد الاستنجاء لانه لما خرج منه الريح بعد الاستنجاء
يجزى الماء الذي دخل وقت الاستنجاء وكذا اذا لبس

٤٦

وكذا بكره